

انخفض سعر صرف اليورو امام الدولار مع انتعاش العملة الاميركية نتيجة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، ووصلت إلى أعلى مستوى خلال 7 اسابيع امام سلة من العملات

1,284
دولار

هوى سعر اونصة الذهب أكثر من 30 دولارا امس لبسك ادنى مستوى له خلال 8 اسابيع. ويبدو ان الطلب على المعدن الثمين سيبقى متقلبا بفعل حرارة الانتخابات الاميركية

1683,6
دولار

انخفض سعر برميل النفط في لندن امس مع استمرار القلق من قوة الطلب في السوق الاميركية، وهي الأكبر عالمياً، كما انخفض السعر في نيويورك إلى 85,4 دولارا

107
دولارات

تحقيق

الكازينو في خدمة امبراطورية

حقوق 260 عاملاً لصالح شركة خاصة

يتحوّل مرآب السيارات في كازينو لبنان إلى ساحة اعتصام ليس سياسياً ولا أمنياً. احتجاج بلا دولاب شعاره حقوق 260 عاملاً يتم التلاعب بهم كما يلعب الكبار بفيش القمار في الداخل

حسن شقراني

ما يرشح عن سوء الإدارة في كازينو لبنان ويتنوّع من صفقات غير شفافة وصولاً إلى توظيف سياسي لم يعد غريباً. هو مؤسسة تؤمّن للخزينة إيرادات ولكن في الوقت نفسه تتلظى بـ«اجتهادات» تمنع أعين الرقابة المالية من الاطلاع على أعمالها. تحوّل الكازينو خلال سنوات ما بعد الحرب، والتي أنفق خلالها 50 مليون دولار لإعادة تهيئته بحسب إدارته نفسها، إلى مجال حيوي للتوظيف غير الشفاف كما هي الحال عليه في المؤسسات العامة إجمالاً. توظيف لا يابه على ما يبدو بحقوق العمال المنتجين بقدر اهتمامه بالشركات التي تعمل في إطار التركيبة القائمة.

إحدى تلك الشركات «Abela» التي يعمل معها بالتعاقد 260 موظفاً ينفذون الأعمال الأساسية الخاصة بألعاب الميسر؛ وهو النشاط الأساسي بطبيعة الحال للكازينو. وُعد هؤلاء العمال بأنهم سيتم تثبيتهم في ملك الكازينو مطلع عام 2013 عندما ينتهي العقد مع الشركة غير أنهم وقعوا ضحية التلاعب. إذ تبين أنّ العقد المبرم مع تلك الشركة تمّ تجديده ليبقوا هم خارج اللعبة، وتبقى حقوقهم غير محفوظة. انتفض العمال على هذا الوضع «وعلى الأكاذيب» كما تقول أوساطهم. بدأوا اعتصاماً عن العمل منذ ثلاثة أيام. كل يوم يفترشون مساحة مواقف السيارات منذ الساعة 11 صباحاً؛ يبقون هناك حتى ما قبل منتصف الليل بقليل. تعود جذور القصة إلى عام 1996. حينها صدر مرسوم يُجيز للإدارة تثبيت الموظفين، فعمدت إلى تسوية أوضاع نحو 360 موظفاً. معظمهم يعملون في مجال الأكل والضيافة (Food & Beverage). مع العلم أنّ 300 موظف فقط من هؤلاء كانوا يعملون أساساً في المؤسسة «وتمّ إلصاق 60 موظفاً معهم في إطار محاصصة طائفية»، تقول مصادر من داخل الكازينو.



العقد المبرم مع الشركة تبلغ قيمته 10 ملايين دولار نصفه أرباح (هيثم الموسوي)

كانت تُحاك مشاريع أخرى. فقد تبين أنّ رئيس مجلس إدارة الكازينو حميد كربدي عمد إلى تجديد العقد مع الشركة قبل أكثر من عام «من دون أن يحتكم إلى مناقصة شفافة ومن دون أي مفاوضات لخفض الكلفة» وفقاً لمصادر مستقلة مطلعة على هذا الملف. وحين اكتشف العمال هذا المخطط انطلقت

ولكن القرار - للغرابة - لم يشمل الفئة العاملة مع «Abela» التي تقوم بأعمال تبدأ بتوزيع الورق وصولاً إلى الرقابة وقبض ودفع المبالغ المختلفة. احتج العمال على هذه المعاملة والإهمال، غير أنّ الإدارة سعت إلى طمأننتهم بأنهم سيتمّ تثبيتهم بانتهاء العقد، غير أنّ وراء الستار

صدر مرسوم يُجيز للإدارة تثبيت الموظفين، فعمدت إلى تسوية أوضاع نحو 360 موظفاً. معظمهم يعملون في مجال الأكل والضيافة (Food & Beverage). مع العلم أنّ 300 موظف فقط من هؤلاء كانوا يعملون أساساً في المؤسسة «وتمّ إلصاق 60 موظفاً معهم في إطار محاصصة طائفية»، تقول مصادر من داخل الكازينو.

تقرير

«بيت التمويل» يصطاد موظفيه بمساعدة «ال

محمد وهبة

يقع «بيت التمويل العربي»، اليوم، بين سندان القرارات الاستثمارية الخاطئة، ومسار الإغلاق الذي لم تنته فصوله بعد، والذي يكشف عن تورط السلطة اللبنانية مع الإدارة القطرية ضد الموظفين؛ فمصرف لبنان لم يتحرّك لينظف الفوضى القطرية، تاركاً لهم هذه المهمة، ووزارة العمل «نات بنفسها» عندما تركت إدارة المصرف «على راحتها» في صرف الموظفين. وما زاد المشهد سوءاً، أنّ عدداً من المكتتبين في صناديق استثمارية أصدرها المصرف قبل سنوات، نفّذوا قبل يومين اعتصاماً أمام مقر بيت التمويل الرئيسي، مرددين شعارات من نوع: «نحن نذبح على الشريعة الإسلامية».

تخطّط مالي وإداري

خلف هذا المشهد كانت الأمور تزداد سوءاً أيضاً. فبحسب مصادر مطلعة،

وترك الباقي «للزمن» وفق توصيف العاملين في المصرف.

أين زيادة رأس المال؟

كان هذا الأمر يتفاعل «تحت الطاولة» لفترة طويلة، لكن الإدارة القطرية دفعت المصرف في اتجاه مختلف مع قيامها بخطوات يفهم منها أنها تريد إغلاق المصرف والآنكفاء من السوق اللبنانية، ضاربة عرض الحائط بالقانون اللبناني الذي يفرض عليها زيادة رأس المال من 60 مليون دولار إلى 100 مليون دولار (حالياً تدنى رأس المال إلى حوالي 40 مليون دولار).

وبحسب المعلومات المتداولة، فإن الشريك الكويتي في المصرف الذي يحمل حوالي 30% من الأسهم كان يعتزم الخروج من هذه السوق لأسباب مالية بحثة تتعلق بوضعه في الكويت وبحاجته إلى السيولة من خلال تصفية بعض استثماراته الخارجية. غير أنّ الأسباب المالية لم

إجمالية تبلغ 4 ملايين دولار، وصندوق «دندات الهند» بقيمة إجمالية تبلغ 5 ملايين دولار منها مليوناً دولار يكتب فيها مساهمون وصندوق «مرسى سيف» بقيمة 3 ملايين يكتب فيها بيت التمويل، وصندوق «مرسى سيف» بقيمة إجمالية تبلغ 9,5 ملايين دولار اكتتب فيه ملك البحرين وعدد من المستثمرين.

أجال هذه الصناديق بدأت تستحق تبعاً ليتكشف أنّ قيمة استثمارات هذه الصناديق تراجعت بصورة بالغة. فجرى التعامل مع الصندوق الأول من خلال قرار الإدارة السابقة شراء إدارة بيت التمويل كامل الأصول فيه وإعادة رأس المال إلى المكتتبين، وهو ما أثار حفيظة الإدارة القطرية التي طلبت من المدير العام السابق الاستقالة. وبالتالي لم تعتمد هذه المعالجة مع الصندوقين الآخرين، بل قرّرت إدارة المصرف القطرية أنّ تقدم للمساهمين عرضاً يتضمن إعادة 50% من رأس المال

أياً مما يحصل في المصرف. فعلى الصعيد المالي، يبدأ توصيف هؤلاء من صناديق الاستثمار التي أطلقها المصرف قبل أكثر من 3 سنوات. يومها طلب مصرف قطر الإسلامي، وعلى فترات جاءت تبعاً، أن يقوم بيت التمويل بالإعداد لاستقطاب مستثمرين يشترطون حصصاً في 3 صناديق: صندوق «العرين» بقيمة

مصرف لبنان تبلغ صرف 100 أجير واتفاقاً لتصبح الملكية قطرية بالكامل

”

“